الى المبتدا بتوسط الضمير وقسم يقتضيه المبتدا
فقوله صرفه المبتدا الى نفسه محمول على القسم الثانى
وقوله صرفه ذلك الضمير الى المبتدا ثانيا محمول على القسم
الثانى من القسم الاول اعنى الاسناد فى الدرجة
الثانية مما يقتضيه افاعل وحينئذ لا تناقض
هذا كلامه بعد التنقيح والتصحيح ولا يخفى ان
فيه القول بتحقق ثلاثة اسانيد وانه ان اراد
بالاسناد الاسناد الذى يقتضيه المبتدا اسناد
مجرد الفعل الى المبتدا فهو بعينه ما ذكره الشارح وان اراد
اسناد الجملة التى هى الخبر وانه مغاير لاسناد الفعل
بواسطة الضمير فلا بد من بيان جهة تقدمه على الاسناد
بواسطة الضمير الى المبتدا كما يشعر به قوله ثم اذا كان
متضمنا الضمير صرفه ذلك الضمير الى المبتدا ثانيا فانه
مشكل الاشكال وقد اهمله ولا يتم الغرض بزيادة لفظ
القيمة والاقتضاء وتغيير الدرجة الاولى بالاولية
بواسطة ومن العجب انه لم يقدح فى شئ من كلام الشارح
ولم ينبه لما فيه من الغلط ولم يتعرض لتحقيق
مقصود السكاكى من هذا المقال ولم يرد ولا لطيف خياله
ثم بالغ فى التشنيع على الشارح فيما كان عند النظر
وتشفيا مما جرى عليه وانا اقول فى كلام الشارح نقل
من وجوه الاول ان لفظ المفتاح صريح فى ان كون
المسند جملة فعلية فى نحو زيد انطلق او ينطلق
انما هو للافادة التجدد دون الثبوت وان نحو زيد

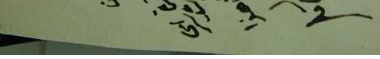

وكتب فى آخر كلامه اللهم
ارنا الاشياء كما هى وبين
تارة فى الباطل بالشاهد فى الحق
وكتب تحته فراسة تجيب دعاك
ايها العاضل

يفيد التجدد وان نحو زيد فى الدار يحتمل الثبوت والتجدد
بحسب تقدير حاصل او حصل فالقول بان كل جملة
اسمية تفيد الثبوت وهم بل انما يكون ذلك اذا لم
يكن الخبر جملة فعلية والقول بافادة التجدد والثبوت
معا بالاعتبار الاسنادين مما لا يخفى بطلانه الثانى ان قول
صاحب المفتاح وقولى فى الدرجة الاولى الخ كلام ظاهر
فى ان المراد بالاسناد فى الدرجة الاولى انما هو اسناد
الفعل الى الضمير لا الى المبتدا كما زعم الثالث ان حمل قوله
فى بحث التقوى صرفه ذلك المبتدا الى نفسه على اسناد
مجرد الفعل الى المبتدا بعيد لانا لا نسلم ان المبتدا لكونه
مسندا اليه يقتضى غير اسناد الخبر لظهور انه يفيد مع الخبر
ما لا يفيد مع غيره ويقال فى نحو زيد قام ان الفعل مسند الى الضمير الذى
هو عبارة عنه وايضا كثيرا ما يقال للفعل مع ضمير المفعول
به فعل الرابع انه ان اراد بالاسناد النسبة الحكمية المخصوصة
فليس فى نحو انا عرفت الا اسناد واحد هو نسبة العرفان
الى المتكلم بالثبوت وان اراده الوصف الذى به
صار احد المتضايفين مسندا اليه والآخر
مسندا فظهر قطعا هو ان الاسناد الى الضمير
العائد الى شئ لا يقتضى الاسناد الى ذلك الشئ
اصطلاحا كما لا يخفى على من له ادنى فطنة على ان زيدا قام
وان الاسناد عندهم ليس الا بين المبتدا والخبر
ولو بعد المعاملة وبين الفاعل ومن جرى مجراه
فلا بد لهما من زيادة اعتبار تم الخامس انه

Copyright © King Saud University